النوع الثاني والأربعون

في قواعد مهمّة يحتاج المفسّر إلى معرفتها

قاعدة في الضمائر

ألف ابن الأنباريّ في بيان الضمائر الواقعة في القرآن مجلدين، وأصلُ وضع الضمير للاختصار، ولهذا قام قوله: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥] مقام خمسة وعشرين كلمة لو أتى بها مظهَرة.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، قال مكيّ: ليس في كتاب الله آيةٌ اشتملت على ضمائر أكثر منها، فإنَّ فيها خمسة وعشرين ضميراً، ومن ثَمَّ لا يُعدَل إلى المنفصل إلَّا بعد تعذُّر المتصل، بأن يقع في الابتداء، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، أو بعد (إلَّا) نحو: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

مرجع الضمير

لا بدَّ له من مرجع يعود إليه:

ويكون ملفوظاً به سابقاً مطابقاً به، نحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾ [هود: ٤٢]، ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ﴾ [طه: ١٢١]، ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور: ٤٠].

أو متضمناً له، نحو: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [المائدة: ٨]. فإنه عائد على العدل المتضمن له ﴿ٱعْدِلُوا۟﴾، ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُو۟لُوا۟ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾ [النساء: ٨]، أي: المقسوم، لدلالة القسمة عليه.

أو دالًّا عليه بالالتزام، نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [القدر: ١]، أي: القرآن، لأن الإنزال يدلُّ عليه التزاماً. ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٨]. فعُفِيَ يستلزم عافياً أعيد عليه الهاء من ﴿إِلَيْهِ﴾.

أو متأخِّراً لفظاً لا رتبة مطابقاً، نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه: ٦٧]، ﴿وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [القصص: ٧٨]، ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩].

أو رتبة أيضاً في باب ضمير الشأن والقصة ونعم وبئس والتنازع.

أو متأخِّراً دالًّا بالالتزام، نحو: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ﴾ [الواقعة: ٨٣]، ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ﴾ [القيامة: ٢٦]. أضمر الروح أو النفس لدلالة الحلقوم والتراقي عليها، ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢]، أي: الشمسُ، لدلالة الحجاب عليها.

وقد يدلّ عليه السياق فيضمر، ثقةً بفهم السامع، نحو: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، ﴿مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا﴾ [فاطر: ٤٥]، أي: الأرض أو الدنيا. ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [النساء: ١١]، أي: الميت، ولم يتقدم له ذكرٌ.

وقد يعود على لفظ المذكور دون معناه، نحو: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾ [فاطر: ١١]، أي: عمر معمّر آخر.

وقد يعود على بعض ما تقدم، نحو: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ [النساء: ١١] إلى قوله: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾ [النساء: ١١]. ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. بعد قوله: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فإنه خاص بالرجعيّات، والعائد عليه عَامٌّ فيهنَّ وفي غيرهنَّ.

وقد يعود على المعنى، كقوله في آية الكلالة: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦]، ولم يتقدم لفظ مثنى يعود عليه، قال الأخفش: لأن الكلالة تقع على الواحد والاثنين والجمع، فثنَّى الضمير الراجع إليها حملاً على المعنى، كما يعود الضمير جَمْعاً على (مَنْ) حملاً على معناها.

وقد يعود على لفظ شيء، والمراد به الجنس من ذلك الشيء، قال الزمخشريّ: كقوله: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]، أي: بجنسي الفقير والغني، لدلالة: ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ على الجنسين، ولو رجع إلى المتكلم به لوَحَّدَه.

وقد يُذْكَرُ شيئان ويعاد الضمير إلى أحدهما، والغالب كونه الثاني، نحو: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾ [البقرة: ٤٥]. فأُعيد الضمير للصلاة، وقيل: للاستعانة المفهومة من ﴿ٱسْتَعِينُوا۟﴾. ﴿جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ﴾ [يونس: ٥]، أي: القمر، لأنه الذي يعلم به الشهور. ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢] أراد (يرضوهما) فأفرد؛ لأن الرسول هو داعي العباد والمخاطِبُ لهم شفاهاً، ويلزم من رضاه رضا ربه تعالى.

وقد يثنى الضمير ويعود على أحد المذكورين، نحو: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] وإنما يخرج من أحدهما.

وقد يجيء الضمير متَّصلاً بشيء وهو لغيره، نحو: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢ ـ ١٣] يعني آدم، ثم قال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً﴾ [المؤمنون: ١٢ ـ ١٣]، فهذه لولده، لأن آدم لم يخلق من نطفة.

قلت: هذا هو باب الاستخدام، ومنه: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ ثم قال: ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ [المائدة: ١٠١ ـ ١٠٢]، أي: أشياء أُخر مفهومة من لفظ ﴿أَشْيَآءَ﴾ السابقة.

وقد يعود الضمير على مُلابس ما هو له، نحو: ﴿إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٦]، أي: ضحى يومها، لا ضحى العشية نفسها؛ لأنه لا ضحى لها.

وقد يعود على غير مشاهد محسوس، والأصل خلافه، نحو: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن

فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]، فضمير ﴿لَهُۥ﴾ عائد على الأمر، وهو إذ ذاك غير موجود؛ لأنه لما كان سابقاً في علم الله كونه، كان بمنزلة المشاهد الموجود.

قاعدة:

الأصل عوده على أقرب مذكور، ومن ثمَّ أخّر المفعول الأوّل في قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ١١٢]، ليعود الضمير عليه لقربه، إلاَّ أن يكون مضافاً ومضافاً إليه، فالأصل عوده للمضاف؛ لأنه المحدِّث عنه، نحو: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤]. وقد يعود على المضاف إليه، نحو: ﴿إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٧].

واختلف في ﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، فمنهم من أعاده على المضاف، ومنهم من أعاده إلى المضاف إليه.

قاعدة

الأصل توافق الضَّمَائر في المرجع حذراً من التشتيت، ولهذا لـمَّا جوّز بعضهم في: ﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ﴾ [طه: ٣٩] أن الضمير في الثاني للتابوت وفي الأول لموسى عابه الزمخشريّ، وجعله تنافراً مُخْرِجاً للقرآن عن إعجازه، فقال: والضمائر كلّها راجعة إلى موسى، ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هُجنةٌ؛ لما يؤدي إليه من تنافر النظم الذي هو أُمُّ إعجاز القرآن، ومراعاته أهمُّ ما يجب على المفسِّر.

وقال في: ﴿لِّتُؤْمِنُوا بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ﴾ [الفتح: ٩] الضمائر لله تعالى، والمراد بتعزيره تعزير دينه ورسوله، ومن فرَّق الضمائر فقد أبعدَ.

وقد يخرج عن هذا الأصل، كما في قوله: ﴿وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٢]، فإنَّ ضمير ﴿فِيهِمْ﴾ لأصحاب الكهف، و﴿مِّنْهُمْ﴾ لليهود، قاله ثعلب والمبرد. ومثله: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ [هود: ٧٧] قال ابن عباس: ساء ظنًّا بقومه وضاق ذرعاً بأضيافه.

وقوله: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ [التوبة: ٤٠] الآية، فيها اثنا عشر ضميراً، كلُّها للنبي ﷺ، إلاَّ ضمير ﴿عَلَيْهِ﴾ فلصاحبه، كما نقله السُّهيلي عن الأكثرين؛ لأنه ﷺ لم تنزلْ عليه السكينة، وضمير (جَعَل) له تعالى.

وقد يخالف بين الضَّمائر حذراً من التنافر نحو: ﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ [التوبة: ٣٦]. الضمير للاثني عشر، ثم قال: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ﴾ [التوبة: ٣٦] أتى بصيغة الجمع مخالفاً لعوده على الأربعة.

ضمير الفصل: ضمير بصيغة المرفوع مطابق لما قبله؛ تكلماً وخطاباً وغيبةً، إفراداً وغيره، وإنَّما يقع بعد مبتدأ أو ما أصلُه المبتدأ، وقبل خبر كذلك، نحو: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾ [الصافات: ١٦٥]، ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]، ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٩]، ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِىٓ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨].

وجوّز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها، وخرَّج عليه قراءة: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ﴾ بالنصب.

وجوّز الجرجانيّ وقوعه قبل مضارع، وجعل منه: ﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣]، وجعل منه أبو البقاء: ﴿وَمَكْرُ أُولَٰئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر: ١٠].

ولا محلّ لضمير الفصل من الإعراب، وله ثلاث فوائد: الإعلام بأنَّ ما بعده خبر لا تابع. والتأكيد؛ ولهذا سماه الكوفيّون دعامة؛ لأنه يُدعَم به الكلام، أي: يقوّى ويؤكَّد، وبنى عليه بعضهم: أنه لا يجمع بينه وبينه، فلا يقال: زيد نفسه هو الفاضل والاختصاص.

وذكر الزمخشري الثلاثة في: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، فقال: فائدته الدلالة على أنَّ ما بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره.

ضمير الشأن والقصة، ويسمى ضمير المجهول، قال في «**المغني**»[(١)]: خالف القياس من خمسة أوجه:

أحدها: عَوْدُه على ما بعده لزوماً، إذ لا يجوز للجملة المفسّرة له أن تتقدَّم عليه ولا شيء منها.

والثاني: أنَّ مفسّرهُ لا يكون إلاَّ جملة.

والثالث: أنه لا يتْبَع بتابع، فلا يؤكَّد ولا يُعْطَف عليه، ولا يبدل منه.

والرابع: أنه لا يعمل فيه إلاَّ الابتداء أو ناسخه.

والخامس: أنه ملازم للإفراد.

ومن أمثلته: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]. ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [الحج: ٤٦].

وفائدته: الدلالة على تعظيم المخبر عنه وتفخيمه، بأن يذكر أَوَّلاً مبهماً، ثم يفسَّر.

تنبيه: قال ابن هشام[(٢)]: متى أمكن الحمل على غير ضمير الشأن، فلا ينبغي أن يُحمل عليه، ومن ثَمَّ ضعّف قول الزمخشريّ في قوله: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧]؛ إن اسم (إنَّ) ضمير الشأن، والأَوْلى كونه ضمير الشيطان، ويؤيده قراءة ﴿وَقَبِيلُهُ﴾ [الأعراف: ٢٧] بالنصب، وضمير الشأن لا يُعْطَف عليه.

قاعدة: جمع العاقلات لا يعود عليه الضمير غالباً إلاَّ بصيغة الجمع؛ سواء كان للقلة أو للكثرة، نحو: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. وورد الإفراد في قوله تعالى: ﴿أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥]، ولم يقل: (مطهرات).

وأما غير العاقل: فالغالب في جمع الكثرة الإفرادُ، وفي القلة الجمعُ. وقد اجتمعا في قوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ إلى أن قال: ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ فأعاد ﴿مِنْهَا﴾ بصيغة الإفراد على الشهور، وهي للكثرة، ثم قال: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ﴾ [التوبة: ٣٦]، فأعاده جمعاً على ﴿أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾، وهي للقلة.

---

(١) ابنُ هشام ص ٦٣٦.

(٢) في «المغني» ص ٦٣٧.

وذكر الفراء لهذه القاعدة سرًّا لطيفاً؛ وهو: أن المميَّز مع جمع الكثرة ـ وهو ما زاد على العشرة ـ لما كان واحداً وحِّد الضمير، ومع القلة ـ وهو العشرة فما دونها ـ لمَّا كان جمعاً جُمِعَ الضمير.

قاعدة: إذا اجتمع في الضمائر مراعاة اللفظ والمعنى بُدئ باللفظ ثم بالمعنى؛ هذا هو الجادَّة في القرآن، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾، ثم قال: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]؛ أفرد أولاً باعتبار اللفظ، ثم جمع باعتبار المعنى، وكذا: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [الأنعام: ٢٥]، ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّيٓ ۚ أَلَا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا۟﴾ [التوبة: ٤٩].

قال الشيخ علم الدين العراقي: ولم يجئ في القرآن البداءة بالحمل على المعنى إلاّ في موضع واحد، وهو قوله: ﴿وَقَالُوا۟ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩]، فأنث (خالصاً) حملاً على معنى (ما)، ثمَّ راعى اللفظ فذكَّر فقال: ﴿مُحَرَّمٌ﴾ انتهى.

قال ابن الحاجب في «**أماليه**»: إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى، وإذا حُمِلَ على المعنى ضَعُفَ الحملُ بعده على اللفظ؛ لأن المعنى أقوى، فلا يبعد الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ، ويضعُف بعد اعتبار المعنى القويّ الرجوعُ إلى الأضعف.

وقال ابن جنّي في «**المحتسَب**»[(١)]: لا يجوز مراجعة اللفظ بعد انصرافه عنه إلى المعنى. وأُورد عليه قولُه: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾، ثم قال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا﴾ [الزخرف: ٣٦ ـ ٣٧]، فقد راجع اللفظ بعد الانصراف عنه إلى المعنى.

وقال محمود بن حمزة في كتاب «**العجائب**»: ذهب بعض النَّحويّين إلى أنه لا يجوز الحملُ على اللفظ بعد الحمل على المعنى، وقد جاء في القرآن بخلاف ذلك، وهو قوله: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١]، قال ابن خالويه في كتابه «**ليس**»: القاعدة في (مَنْ) ونحوه الرجوع من اللفظ إلى المعنى، ومن الواحد إلى الجمع، ومن المذكر إلى المؤنث، نحو: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ [الأحزاب: ٣١]. ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١١٢]، أجمع على هذا النحويون.

قال[(٢)]: وليس في كلام العرب ولا في شيء من العربية الرجوعُ من المعنى إلى اللفظ إلاَّ في حرف واحد استخرجه ابن مجاهد، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ . . .﴾ [الطلاق: ١١] الآية، وحّد في ﴿يُؤْمِنۢ﴾ و﴿يَعْمَلْ﴾ و﴿يُدْخِلْهُ﴾، ثم جمع في قوله: ﴿خَٰلِدِينَ﴾، ثم وحد في قوله: ﴿أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١]، فرجع بعد الجمع إلى التوحيد.

---

(١) «المحتسَب» ٢/ ٢٥٦.

(٢) ابن خالويه في «ليس» ص ٤٠.

قاعدة في التذكير والتأنيث

التأنيث ضربان، حقيقي وغيره:

فالحقيقيّ لا تحذفُ تاءُ التأنيث من فعلِه غالباً؛ إلاَّ إن وقع فصْلٌ، وكلَّما كثر الفصْلُ حسُن الحذف، والإثبات مع الحقيقيّ أَوْلى ما لم يكنْ جمعاً.

وأما غير الحقيقيّ: فالحذفُ فيه مع الفصل أحْسَنُ، نحو: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٥]. ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣]. فإن كثر الفصل ازداد حسناً، نحو: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٦٧]. والإثبات أيضاً حسن، نحو: ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٩٤]، فجمع بينهما في سورة هود.

وأشار بعضهم إلى ترجيح الحذف. واستدلّ بأنَّ الله قدمه على الإثبات، حيث جمع بينهما.

ويجوز الحذف أيضاً مع عدم الفصل حيث الإسناد إلى ظاهره، فإنْ كان إلى ضميره امتنع.

وحيث وقع ضميرٌ أو إشارةٌ بين مبتدأ وخبر، أحدهما مذكَّر والآخر مؤنث، جاز في الضمير والإشارة التذكير والتأنيث، كقوله تعالى: ﴿قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّى﴾ [الكهف: ٩٨]، فذُكِّر والخبرُ مؤنث، لتقدّم المبتدأ وهو مذكَّر. وقوله تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾ [القصص: ٣٢]، ذُكِّر والمشار إليه اليد والعصا، وهما مؤنثان لتذكير الخبر، وهو ﴿بُرْهَٰنَانِ﴾.

وكل أسماء الأجناس يجوز فيها التذكير حملاً على الجنس، والتأنيث حملاً على الجماعة، كقوله: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧]، ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]، ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠] وقرئ: (تشابهت)، ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [المزمل: ١٨]، ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١].

وجعل منه بعضهم: ﴿جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس: ٢٢]، ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١].

وقد سئل: ما الفرق بين قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [النحل: ٣٦]، وقوله: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠].

وأجيب بأن ذلك لوجهين: لفظيّ، وهو كثرة حروف الفاصل في الثاني، والحذف مع كثرة الحواجز أكثر. ومعنويّ، وهو أن (منْ) في قوله: ﴿مَّنْ حَقَّتْ﴾ راجعة إلى الجماعة، وهي مؤنثة لفظاً، بدليل: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا﴾، ثم قال: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [النحل: ٣٦]، أي: من تلك الأمم، ولو قال: (ضلت) لتعيّنت التاء، والكلامان واحد، وإذا كان معناهما واحداً، كان إثبات التاء أحسنَ من تركها؛ لأنها ثابتة فيما هو من معناه. وأمَّا ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ الآية، فالفريق يذكَّر، ولوقال: (فريق ضلّوا) لكان بغير تاء. وقوله: ﴿حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ في معناه، فجاء بغير تاء. وهذا أسلوب لطيف من أساليب العرب: أن يَدَعُوا حُكْمَ اللفظ ـ الواجب في قياس لغتهم ـ إذا كان في مرتبة كلمة لا يجب لها ذلك الحكمُ.

قاعدة في التعريف والتنكير

اعلم أن لكل منهما مقاماً لا يليق بالآخر:

أما التنكير فله أسباب:

أحدها: إرادة الوحدة، نحو: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ [القصص: ٢٠]، أي: رجل واحد. و﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩].

الثاني: إرادة النوع، نحو: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ﴾ [ص: ٤٩]، أي: نوع من الذكر، ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]، أي: نوع غريب من الغشاوة لا يتعارفه الناس، بحيث غطى ما لا يغطيه شيء من الغشاوات. ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، أي: نوع منها، وهو الازدياد في المستقبل، لأن الحرص لا يكون على الماضي ولا على الحاضر.

ويحتمل الوَحدة والنَّوعية معاً قولُهُ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور: ٤٥]، أي: كلّ نوع من أنواع الدوابّ من نوع من أنواع الماء، وكل فرد من أفراد الدوابّ من فرد من أفراد النُّطَف.

الثالث: التعظيم، بمعنى أنه أعظم من أن يعين ويعرَّف، نحو: ﴿فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ﴾ [البقرة: ٢٧٩] أي: بحرب أيّ حرب. ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٠]، ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ﴾ [مريم: ١٥]، ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الصافات: ١٠٩]. ﴿أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥].

الرابع: التكثير، نحو: ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الشعراء: ٤١] أي: وافراً جزيلاً.

ويحتمل التعظيم والتكثير معاً، نحو: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾ [فاطر: ٤]. أي: رسل عظام ذَوُو عددٍ كثير.

الخامس: التَّحقير، بمعنى انحطاط شأنه إلى حدٍّ لا يمكن أن يعرَّف، نحو: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢]، أي: ظنًّا حقيراً لا يُعبأُ به، وإلاَّ لاتَّبعوه؛ لأنَّ ذلك دَيْدَنُهم، بدليل: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ [الأنعام: ١١٦]، ﴿مِنْ أَىِّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [عبس: ١٨]، أي: من شيء حقير مهين، ثم بينه بقوله: ﴿مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ﴾ [عبس: ١٩].

السادس: التقليل نحو: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢]، أي: رضوان قليل منه أكبرُ من الجنَّات، لأنه رأس كلِّ سعادة.

قليلٌ منك يكفيني ولكن ... قليلك لا يقال له قليل[1]

وجعل منه الزمخشري: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾، أي: ليلاً قليلاً؛ أي: بعض ليل.

وأُورد عليه: أن التقليل ردّ الجنس إلى فرد من أفراده، لا تنقيصُ فرد إلى جزء من أجزائه، وأجاب في «**عروس الأفراح**»[2] بأنَّا لا نسلِّم أن الليل حقيقةٌ في جميع الليلة، بل كل جزء من أجزائها يسمى ليلاً.

---

(١) انظر «المغني» ص ١٤٥ و٨٨٤.

(٢) «عروس الأفراح» للشيخ بهاء الدين السبكي ١/ ٢٠٤ تنكير المسند إليه.

وعدّ السكاكيّ من الأسباب: ألاَّ يعرف من حقيقته إلاَّ ذلك، وجعل منه: أن تَقْصد التجاهل، وأنَّك لا تعرف شخصه، كقولك: هل لك في حيوان على صورة إنسان يقول: كذا؟ وعليه من تجاهل الكفار: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ﴾ [سبأ: ٧]، كأنهم لا يعرفونه.

وعدَّ غيره منها قصد العموم، بأن كانت في سياق النفي، نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿فَلَا رَفَثَ﴾ الآية [البقرة: ١٩٧]، أو الشرط، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، أو الامتنان، نحو: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨].

وأما التعريف فله أسباب:

فبالإضمار: لأن المقام مقام التكلُّم أو الخطاب أو الغيبة.

وبالعلميَّة: لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداءً باسم يختصّ به، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩].

أو لتعظيم أو إهانة، حيث علمه يقتضي ذلك، فمن التعظيم: ذكر يعقوب بلقبه إسرائيل، لما فيه من المدح والتعظيم بكونه صفوة الله، أو سريّ الله، على ما سيأتي في معناه في الألقاب، ومن الإهانة قوله: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾، وفيه أيضاً نكتة أخرى، وهي الكناية عن كونه جهنميًّا.

وبالإشارة: لتمييزه أكمل تمييز بإحضاره في ذهن السامع حسًّا، نحو: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِى مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾ [لقمان: ١١].

وللتعريض بغباوة السامع: حتى إنه لا يتميز له الشيءُ إلاَّ بإشارة الحسّ، وهذه الآية تصلح لذلك.

ولبيان حاله في القرب والبعد، فيُؤتَى في الأول بنحو: هذا، وفي الثاني بنحو: ذلك وأولئك.

ولقصد تحقيره بالقرب، كقول الكفار: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣٦]، ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾ [العنكبوت: ٦٤].

ولقصد تعظيمه بالبعد، نحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]. ذهاباً إلى بُعْد درجته.

وللتنبيه ـ بعد ذكر المشار إليه بأوصاف قبله ـ على أنه جدير بما يرد بعده من أجلها، نحو: ﴿أُولَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

وبالموصولية، لكراهة ذكره بخاصّ اسمه، إما سَتْراً عليه، أو إهانة له أو لغير ذلك، فيؤتَى بالذي ونحوها موصولة بما صَدَر منه من فعل أو قول، نحو: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾ [الأحقاف: ١٧]، ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا﴾ [يوسف: ٢٣].

وقد يكون لإرادة العموم، نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾ الآية [فصلت: ٣٠]، ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ﴾ [غافر: ٦٠].

وللاختصار، نحو: ﴿لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ ءَاذَوْا مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا﴾ [الأحزاب: ٦٩]، أي: قولهم: إنه آدر؛ إذ لو عَدَّد أسماء القائلين لطال؛ وليس للعموم؛ لأن بني إسرائيل كلهم لم يقولوا في حقِّه ذلك.

وبالألف واللام، للإشارة إلى معهود خارجيّ أو ذهنيّ أو حضوريّ.

وللاستغراق حقيقة أو مجازاً، أو لتعريف الماهية؛ وقد مرَّت أمثلتها في نوع الأدوات.

وبالإضافة، لكونها أخصر طريق، ولتعظيم المضاف، نحو: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢]، ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]؛ أي: الأصفياء، في الآيتين، كما قاله ابن عباس وغيره.

ولقصد العموم، نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣]، أي: كل أمر لله تعالى.

فائدة: سُئِلْتُ عن الحكمة في تنكير ﴿أَحَدٌ﴾ وتعريف ﴿الصَّمَدُ﴾ من قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾، وألَّفت في جوابه تأليفاً مودعاً في الفتاوى، وحاصله أن في ذلك أجوبة:

أحدها: أنَّه نكَّر للتعظيم، والإشارة إلى أن مدلولَهُ ـ وهو الذات المقدسة ـ غير ممكن تعريفها والإحاطة بها.

الثاني: أنه لا يجوز إدخال (أل) عليه كـ: غير وكل وبعض، وهو فاسد، فقد قرئ شاذًّا: (قل هو الله الأحد. الله الصمد). حكى هذه القراءة أبو حاتم في كتاب «**الزينة**»[1] عن جعفر بن محمد.

الثالث: وهو ممَّا خطر لي: أنَّ (هو) مبتدأ و(الله) خبر، وكلاهما معرفة، فاقتضى الحصر، فعُرف الجزآن في ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ لإفادة الحصر، ليطابق الجملة الأولى، واستُغني عن تعريف ﴿أَحَدٌ﴾ فيها لإفادة الحصر دونه، فأتي به على أصله من التنكير، على أنه خبر ثان. وإن جعل الاسم الكريم مبتدأ و(أحد) خبره: ففيه من ضمير الشأن ما فيه من التَّفخيم والتعظيم، فأتي بالجملة الثانية على نحو الأولى، بتعريف الجزأين للحصر تفخيماً وتعظيماً.

قاعدة أخرى تتعلق بالتعريف والتنكير:

إذا ذكر الاسم مرتين، فله أربعةُ أحوال: لأنه إمّا أن يكونا معرفتين، أو نكرتين، أو الأول نكرة والثاني معرفة، أو بالعكس.

فإن كانا معرفتين: فالثاني هو الأول غالباً، دلالةً على المعهود الذي هو الأصل في اللام أو الإضافة، نحو: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزمر: ٢ ـ ٣]، ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ﴾ [الصافات: ١٥٨]، ﴿وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَن تَقِ السَّيِّئَاتِ﴾ [غافر: ٩]، ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ۝٣٦ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧].

---

(١) «الزينة» ٢/ ٣٩، الأحد بمعنى الأول، وبمعنى الواحد.

وإن كانا نكرتين: فالثاني غير الأول غالباً، وإلاَّ لكان المناسب هو التعريف بناء على كونه معهوداً سابقاً، نحو: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم: ٥٤]. فإن المراد بالضعف الأول النطفة، وبالثاني الطفولية، وبالثالث الشيخوخة.

وقال ابن الحاجب[1] في قوله تعالى: ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ: ١٢]: الفائدة في إعادة لفظ الشهر الإعلام بمقدار زمن الغُدوّ وزمن الرَّواح، والألفاظ التي تأتي مبيِّنة للمقادير لا يحسن فيها الإضمار، ولو أُضْمِرَ فالضمير إنما يكون لما تقدَّم باعتبار خصوصيته، فإذا لم يكن له وَجَبَ العدولُ عن المضمر إلى الظاهر.

وقد اجتمع القسمان في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾، فالعسر الثاني هو الأول، واليسر الثاني غير الأول؛ ولهذا قال ﷺ في الآية: «**لَنْ يغلبَ عُسْرٌ يُسْرين**»[2].

وإن كان الأوَّل نكرة والثاني معرفة: فالثاني هو الأوَّل حملاً على العهد، نحو: ﴿أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥ ـ ١٦]، ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾ [النور: ٣٥]، ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢ ـ ٥٣]، ﴿مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ﴾ [الشورى: ٤١ ـ ٤٢].

وإن كان الأول معرفة والثاني نكرةً: فلا يطلق القول، بل يتوقَّف على القرائن: فتارة تقوم قرينة على التَّغاير، نحو: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: ٥٥]. ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا﴾ [النساء: ١٥٣]. ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْهُدَىٰ وَأَوْرَثْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ ۝٥٣ هُدًى﴾ [غافر: ٥٣ ـ ٥٤]. قال الزمخشري: المراد جميع ما آتاه من الدين والمعجزات والشرائع، و﴿هُدًى﴾: إرشاداً. وتارة تقوم قرينة على الاتحاد، نحو: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ۝٢٧ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزمر: ٢٧ ـ ٢٨].

تنبيه: قال الشيخ بهاء الدين في «**عروس الأفراح**»[3] وغيره: إن الظاهر أن هذه القاعدة غير محرَّرة، فإنها منتقضة بآيات كثيرة:

منها في القسم الأول: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾ [الرحمن: ٦٠]: فإنَّهما معرفتان والثاني غير الأول، فإن الأول العملُ والثانيَ الثوابُ، ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، أي: القاتلة بالمقتولة، وكذا سائر الآية: ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ﴾ الآية [البقرة: ١٧٨]، ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ ثم

---

(١) في «أماليه» ١/ ٢٧٢ إملاء ١٢٣ سورة سبأ: ١٢.

(٢) قال الحافظ ابن حجر: روي هذا مرفوعاً موصولاً ومرسلاً، وروي أيضاً موقوفاً، أما المرفوع فأخرجه ابن مردويه من حديث جابر، وسعيد بن منصور وعبد الرزاق من حديث ابن مسعود بإسناد ضعيف.
وأخرجه عبد بن حُميد بإسناد جيد. وأما الموقوف فأخرجه مالك عن زيد بن أسلم... «فتح الباري» ٩/ ٦١٧ كتاب التفسير، سورة ألم نشرح لك.
قلتُ: رواه مالك في الجهاد، باب الترغيب في الجهاد موقوفاً على عمر بن الخطاب، والحاكم في «المستدرك» ٢/ ٥٢٨، وقال الذهبي: مرسل.

(٣) «عروس الأفراح» ١/ ٢٠٩، تنكير المسند إليه.

قال: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾ [الإنسان: ١ ـ ٢]. فإنَّ الأوَّل آدم والثاني ولده، ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [العنكبوت: ٤٧] فإنَّ الأول القرآن، والثاني التوراةُ والإنجيل.

ومنها في القسم الثاني: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَـٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَـٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧]. فإن الثاني فيهما هو الأول، وهما نكرتان.

ومنها في القسم الثالث: ﴿أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨]، ﴿وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ﴾ [هود: ٣]، ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾ [هود: ٥٢]، ﴿لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَـٰنًا مَّعَ إِيمَـٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، ﴿زِدْنَـٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]، ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ ٱلظَّنَّ﴾ [يونس: ٣٦]. فإن الثاني فيها غير الأول.

وأقول: لا انتقاضَ بشيءٍ من ذلك عند التأمُّل؛ فإنَّ اللام في الإحسان للجنس فيما يظهر، وحينئذ يكون في المعنى كالنَّكرة.

وكذا آية النَّفس والحرّ بخلاف آية العسر؛ فإن (أل) فيها إما للعهد أو للاستغراق كما يفيده الحديث.

وكذا آية الظَّن، لا نسلِّم فيها أن الثاني فيها غير الأول، بل هو عينه قطعاً؛ إذ ليس كلُّ ظن مذموماً، كيف وأحكام الشريعة ظنِّية؟

وكذا آية الصلح، لا مانع من أن يكون المراد منها الصلح المذكور، وهو الذي بين الزَّوجين، واستحباب الصلح في سائر الأمور مأخوذ من السنَّة ومن الآية بطريق القياس، بل لا يجوز القول بعموم الآية، وأنَّ كل صلح خير؛ لأن ما أحلَّ حراماً من الصلح أو حرَّم حلالاً فهو ممنوع.

وكذا آية القتال: ليس الثاني فيها عين الأول بلا شك؛ لأن المراد بالأول المسؤول عنه القتالُ الذي وقع في سرية ابن الحضرمي سنة اثنتين من الهجرة، لأنه سبب نزول الآية، والمراد بالثاني جنس القتال لا ذاك بعينه.

وأما آية: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَـٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] فقد أجاب عنها الطِّيبيّ: أنها من باب التكرير، لإفادة أمر زائد، بدليل تكرير ذكر الرب فيما قبله من قوله: ﴿سُبْحَـٰنَ رَبِّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ﴾ [الزخرف: ٨٢]. ووجهه الإطناب في تنزيهه تعالى عن نسبة الولد إليه، وشرط القاعدة ألاَّ يقصد التكرير.

وقد ذكر الشيخ بهاء الدين في آخر كلامه: إن المراد بذكر الاسم مرتين كونه مذكوراً في كلام واحد أو كلامين بينهما تواصل، بأن يكون أحدُهما معطوفاً على الآخر، وله به تعلّق ظاهر وتناسب واضح، وأن يكونا من متكلِّم واحد، ودفع بذلك إيراد آية القتال؛ لأنَّ الأول فيها محكيّ عن قول السائل، والثاني محكيٌّ من كلام النبي ﷺ.

قاعدة في الإفراد والجمع:

من ذلك (السماء والأرض) حيث وقع في القرآن ذكر الأرض فإنها مفردة، ولم تجمع بخلاف السموات ـ لثقل جمعها وهو أرضون؛ ولهذا لما أريد ذكْرُ جميع الأرضين قال: ﴿وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]. وأما السماء: فذكرت تارة بصيغة الجمع، وتارة بصيغة الإفراد، لنُكَتٍ تليق بذلك المحل، كما أوضحته في «**أسرار التنزيل**»، والحاصل: أنه حيث أريد العدد أُتِيَ بصيغة الجمع الدَّالة على سعة العظمة والكثرة، نحو: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الصف: ١]، أي: جميع سكانها على كثرتهم، ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الجمعة: ١]، أي: كلّ واحد على اختلاف عددها. ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، إذ المراد نفي علم الغيب عن كلّ من هو في واحدة من السموات.

وحيث أريد الجهة أُتِيَ بصيغة الإفراد، نحو: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ﴾ [الذاريات: ٢٢]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦]، أي: من فوقكم.

ومن ذلك (الريح) ذكرت مجموعة ومفردة، فحيث ذكرت في سياق الرحمة جمعت، أو في سياق العذاب أفردت.

أخرج ابن أبي حاتم وغيره عن أُبي بن كعب قال: كلّ شيء في القرآن من الرياح فهو رحمة، وكلّ شيء فيه من الريح فهو عذاب، ولهذا ورد في الحديث: «**اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً**» [الطبراني في «الكبير»: ١١٥٣٣]. وذكر في حكمة ذلك: أن رياح الرحمة مختلفة الصفات والمهبَّات والمنافع، وإذا هاجت منها ريح أثير لها من مقابلها ما يكسر سوْرتها، فينشأ من بينهما ريح لطيفة تنفع الحيوان والنبات؛ فكانت في الرحمة رياحاً، وأما في العذاب فإنها تأتي من وجه واحدٍ ولا معارض له ولا دافع.

وقد خرج عن هذه القاعدة قوله تعالى في سورة يونس: ﴿وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ [يونس: ٢٢] وذلك لوجهين:

لفظيّ، وهو المقابلة في قوله: ﴿جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾، ورُبَّ شيء يجوز في المقابلة، ولا يجوز استقلالاً، نحو: ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤].

ومعنوي، وهو أن تمام الرحمة هناك إنما تحصل بوحدة الريح لا باختلافها، فإنَّ السفينة لا تسير إلاَّ بريح واحدة من وجه واحد، فإن اختلفت عليها الرياح كان سبب الهلاك، والمطلوب هنا ريح واحدة، ولهذا أكَّد هذا المعنى بوصفها بالطيب. وعلى ذلك أيضاً جرى قوله: ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ﴾ [الشورى: ٣٣].

وقال ابن المُنَيّر[1]: إنه على القاعدة؛ لأن سكون الريح عذاب وشدَّة على أصحاب السفن.

ومن ذلك (إفراد النور وجمع الظلمات) و(إفراد سبيل الحق وجمع سبل الباطل) في قوله تعالى:

---

(١) ابن المنيّر: أحمد بن محمد، من علماء الإسكندرية وأدبائها (ت: ٦٨٣ هـ). «فوات الوفيات» ١/ ٧٢.

﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]؛ لأن طريق الحقّ واحدة، وطريقَ الباطل متشعّبة متعدِّدة، والظلمات بمنزلة طرق الباطل، والنور بمنزلة طريق الحق، بل هُمَا هُمَا.

ولهذا وحَّد وليّ المؤمنين، وجمع أولياء الكفار؛ لتعدُّدهم في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

ومن ذلك (إفراد النار) حيث وقعت، و(الجنة) وقعت مجموعة ومفردة، لأن الجنان مختلفة الأنواع، فحسن جمعها، والنار مادة واحدة، ولأنَّ الجنَّة رحمة، والنار عذاب، فناسب جمعُ الأولى وإفراد الثانية، على حدّ الرياح والريح.

ومن ذلك (إفراد السمع، وجمع البَصر)؛ لأن السمع غلب عليه المصدريَّة فأُفرِد، بخلاف البصر: فإنه اشتهر في الجارحة؛ ولأنَّ متعلّق السمع الأصواتُ وهي حقيقةٌ واحدة، ومتعلَّق البصر الألوانُ والأكوان وهي حقائقُ مختلفة، فأشار في كل منهما إلى متعلقه[1].

ومن ذلك (إفراد الصديق وجمع الشافعين) في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ﴿١٠٠﴾ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٠٠ ـ ١٠١]. وحكمته كثرةُ الشفعاء في العادة، وقلَّة الصديق. قال الزمخشري: ألا ترى أن الرجل إذا امتُحن بإرهاق ظالم، نهضت جماعة وافرة من أهل بلده لشفاعته رحمةً، وإنْ لم يسبق له بأكثرهم معرفة، وأما الصديق: فأَعزّ من بيض الأنوق[2].

ومن ذلك: (الألباب) لم يقع إلاَّ مجموعاً، لأن مفرده ثقيل لفظاً.

ومن ذلك مجيء (المشرق والمغرب) بالإفراد والتثنية والجمع، فحيث أُفردا فاعتباراً للجهة، وحيث ثُنِّيا فاعتباراً لمشرق الصيف والشتاء ومغربهما، وحيث جُمعا فاعتباراً لتعدُّد المطالع في كلّ فصل من فصلَي السنة.

وأما وجه اختصاص كلّ موضع بما وقع فيه: ففي سورة الرحمن وقع بالتثنية، لأنَّ سياق السورة سياق المزدوجين، فإنه سبحانه وتعالى ذكر أوّلاً نوعَي الإيجاد وهما الخلق والتعليم. ثم ذكر سراجَي العالم: الشمس والقمر، ثم نوعَي النبات: ما كان على ساق وما لا ساق له، وهما النجم والشجر، ثم نوعَي السماء والأرض، ثم نوعَي العدل والظلم، ثم نَوعَي الخارج من الأرض وهما: الحبوب والرياحين، ثم نوعَي المكلَّفين وهما: الإنس والجان، ثم نوعَي المشرق والمغرب، ثم نوعَي البحر الملح والعذب. فلهذا حسُن تثنية المشرق والمغرب في هذه السورة، وجمعا في قوله: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ إِنَّا لَقَٰدِرُونَ﴾ [المعارج: ٤٠]، وفي سورة الصافات للدلالة على سعة القدرة والعظمة.

---

(١) وقد سمعتُ من بعض شيوخنا تبسيطاً لهذا الكلام، قال: أفرَدَ السمعَ؛ لأن الإنسان لا يستطيع أن يسمع في وقتٍ واحد إلا شيئاً واحداً، وجَمَعَ الأبصارَ؛ لأنه يمكنه أن يُبصر أشياءَ كثيرةً في الوقت نفسه. فسبحان الخلاَّق العليم.

(٢) الأَنُوق كصَبُور: العُقاب، أو طائر أسودُ له كالعُرْف، أو أسودُ أصلعُ الرأس أصفرُ المنقار، و«هو أعزُّ من بَيْضِ الأَنُوق، لأنها تُحْرِزُه فلا يكاد يُظفَر به؛ لأن أوكارها في القُلَل الصعبة». «القاموس المحيط»: أَنَقَ.

فائدة: حيث ورد (البارّ) مجموعاً في صفة الآدميين قيل: (أبرار). وفي صفة الملائكة قيل: (بررة). ذكره الراغب، **ووجهه:** بأن الثاني أبلغ؛ لأنه جمع بارّ، وهو أبلغ من (برّ) مفرد الأوَّل.

وحيث ورد (الأخ) مجموعاً في النسب قيل: (إخوة)، وفي الصداقة قيل: (إخوان). قاله ابن فارس وغيرُه. وأُورِدَ عليه في الصداقة: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، وفي النسب: ﴿أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِيٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِيٓ أَخَوَٰتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، ﴿أَوْ بُيُوتِ إِخْوَٰنِكُمْ﴾ [النور: ٦١].

فائدة: أَلَّف أبو الحسن الأخفش كتاباً في «**الإفراد والجمع**»، ذكر فيه جَمْعَ ما وقع في القرآن مفرداً، ومفردَ ما وقع جمعاً، وأكثره من الواضحات، وهذه أمثلة من خَفِيّ ذلك.

(المنّ) لا واحد له. **(السلوى)** لم يُسمع له بواحد. **(النصارى)** قيل: جمع نصرانيّ، وقيل: جمع نصير، كنَدِيم وقَبيل. **(العَوَان)** جمعه عُون. **(الهُدى)** لا واحد له. **(الإعصار)**: جمعه أعاصير. **(الأنصار)** واحده نصير، كشريف وأشراف. **(الأزلام)** واحدها زَلَم، ويقال: زُلَم بالضم. **(مدراراً)** جمع مدارير. **(أساطير)** واحده أسطورة، وقيل: أسطار، جمع سَطْر. **(الصُّور)** جمع صُورة، وقيل: واحد الأصوار. **(فرادى)** جمع أفراد، جمع فرد.

(قِنْوان) جمع قِنْو، و**(صنوان)** جمع صِنْو؛ وليس في اللغة جمع ومثنى بصيغة واحدة إلاَّ هذان، ولفظ ثالث لم يقع في القرآن، قاله ابن خالويه في كتاب «**ليس**»[1].

(الحوايا) جمع حاوية، وقيل: حاوياء. **(نُشُراً)** جمع نَشُور. ﴿عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]. و**(عزين)** [المعارج: ٣٧]. جمع عِضة وعِزة. ﴿ٱلْمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧] جمع مَثْنى. ﴿تَارَةً﴾ [الإسراء: ٦٩]. جمعها تارات وتِيَر. ﴿أَيْقَاظًا﴾ [الكهف: ١٨]. جمع يَقِظ. ﴿ٱلْأَرَآئِكِ﴾ جمع أريكة. **(سريّ)** جمع سِريان، كخصيّ وخِصيان. ﴿ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ﴾ جمع إنى ـ بالقصر ـ كمِعًى، وقيل: إنْي كقِرْد، وقيل: إنوة كفِرْقة. **(الصياصي)** جمع صَيْصِيَة. **(منسأة)** جمعها مناسئ. ﴿ٱلْغَرُورُ﴾ [فاطر: ٢١] جمع حُرور؛ بالضم. ﴿وَغَرَابِيبُ﴾ [فاطر: ٢٧] جمع غِرْبيب. ﴿أَتْرَابٌ﴾ [ص: ٥٢] جمع تِرْب. **(الآلاء)** جمع إلًى كمِعًى، وقيل: أَلى كقَفًى، وقيل: إلْي كقِرْد، وقيل: أَلَو. ﴿ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦] جمع ترقوة، بفتح أوله. **(الأمشاج)** جمع مشيج. ﴿أَلْفَافًا﴾ [النبأ: ١٦] جمع لفّ، بالكسر. ﴿ٱلْعِشَارُ﴾ [التكوير: ٤] جمع عُشَر. ﴿بِٱلْخُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٥] جمع خانسة، وكذا ﴿ٱلْكُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٦]. ﴿ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨] جمع زبْنية، وقيل: زابن، وقيل: زباني. ﴿أَشْتَاتًا﴾ [النور: ٦١، الزلزلة: ٦] جمع شَتّ وشَتيت. ﴿أَبَابِيلَ﴾ [الفيل: ٣] لا واحد له، وقيل: واحدُه إبَّول مثل عِجّول، وقيل: إبّيل مثل إكليل.

فائدة: ليس في القرآن من الألفاظ المعدولة إلاَّ ألفاظ العدد: ﴿مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣، فاطر: ١]، ومن غيرها ﴿طُوًى﴾ [طه: ١٢] فيما ذكره الأخفش في الكتاب المذكور، ومن الصفات: ﴿أُخَرَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧].

---

(١) «ليس» ص ٦٦، وتمام كلامه: لا فرق بين التثنية والجمع إلاَّ ضمة وكسرة في الدَّرْج، فإذا وقفتَ استويا.

قال الراغب[١] وغيره: هي معدولة عن تقدير ما فيه الألف واللام، وليس له نظير في كلامهم، فإن (أفعل) إما أن يذكر معه (مِنْ) لفظاً أو تقديراً، فلا يثنَّى ولا يُجمع ولا يؤنَّث، وتحذف منه (مِنْ)، فتدخل عليه الألف واللام، ويثنى ويجمع، وهذه اللفظة من بين أخواتها جُوّز فيها ذلك من غير الألف واللام.

وقال الكَرْماني[٢] في الآية المذكورة: لا يمتنع كونها معدولة عن الألف واللام مع كونها وصفاً لنكرة؛ لأن ذلك مقدَّر من وجه، غير مقدَّر من وجه.

قاعدة: مقابلة الجمع بالجمع تارة تَقتضي مقابلة كل فرد من هذا بكل فرد من هذا، كقوله:

﴿وَٱسْتَغْشَوْا۟ ثِيَابَهُمْ﴾ [نوح: ٧]، أي: استغشى كلٌّ منهم ثوبَه.

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، أي: على كل من المخاطبين أُمُّه.

﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، أي: كلاً في أولاده.

﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، أي: كلّ واحدة ترضع ولدها.

وتارة يقتضي ثبوت الجمع لكل فرد من أفراد المحكوم عليه، نحو: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، وجعل منه الشيخ عز الدين: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥].

وتارة يحتمل الأمرين، فيحتاج إلى دليل يعيّن أحدَهما.

وأمَّا مقابلة الجمع بالمفرد: فالغالب ألاَّ يقتضي تعميم المفرد، وقد يقتضيه، كما في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]. المعنى: على كلّ واحد لكل يوم طعام مسكين، ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، لأن على كلٍّ واحد منهم ذلك.

قاعدة في الألفاظ التي يُظن بها الترادف، وليست منه:

من ذلك (**الخوف والخشية**) لا يكاد اللُّغوي يفرِّق بينهما، ولا شكَّ أنَّ الخشيةَ أَعْلَى منه، وهي أشدُّ الخوف؛ فإنها مأخوذة من قولهم: شجرة خشيّة؛ أي: يابسة، وهو فَواتٌ بالكليَّة. والخوف من ناقة خوفاء؛ أي: بها داء، وهو نَقْص، وليس بفوات؛ ولذلك خصّت الخشية بالله في قوله تعالى: ﴿وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ﴾ [الرعد: ٢١].

وفُرِّق بينهما أيضاً بأن الخشية تكون من عِظم المختشَى، وإن كان الخاشي قويًّا، والخوف يكون من ضعف الخائف وإن كان المخوف أمراً يسيراً. ويدلُّ لذلك أن الخاء والشين والياء في تقاليبها تدلُّ على العظمة، نحو شيخ للسيد الكبير، وخيش لما غلظ من اللباس، ولذا وردت الخشية غالباً في حق الله تعالى نحو: ﴿مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤]، ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨]. وأما: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، ففيه نكتة لطيفة؛ فإنه في وصف الملائكة، ولما ذكر

---

(١) في «مفرداته» مادة: أخر.

(٢) في «عجائبه» ١/ ٢٤١ آل عمران: ٧.

قوّتهم وشدَّةَ خلقهم عبّر عنهم بالخوف، لبيان أنهم وإن كانوا غلاظاً شداداً فهم بين يديه تعالى ضعفاءُ، ثم أردفه بالفوقيّة الدالة على العظمة، فجمع بين الأمرين، ولمَّا كان ضعف البشر معلوماً لم يحتج إلى التنبيه عليه.

ومن ذلك «**الشُّحُّ والبخل**» والشح هو أشدُّ البخل. قال الراغب[١]: الشحُّ بُخلٌ مع حِرص.

وفرَّق العسكري[٢] بين **(البخل)** و**(الضن)** بأن الضنَّ أصله أن يكون بالعواري، والبخل بالهبات؛ ولهذا يقال: هو ضنين بعلمه ولا يقال: بخيل؛ لأن العلم بالعاريّة أشبه منه بالهبة، لأن الواهب إذا وهب شيئاً خرج عن ملكه؛ بخلاف العارية، ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]، ولم يقل: ببخيل.

ومن ذلك **(السبيل والطريق)** والأوَّل أغلب وقوعاً في الخير، ولا يكاد اسم الطريق يراد به الخير إلاَّ مقروناً بوصف أو إضافة تخلِّصه لذلك، كقوله: ﴿يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٣٠]. وقال الراغب[٣]: السَّبيل الطريقُ التي فيها سهولة، فهو أخصّ.

ومن ذلك **(جاء وأتى)** فالأول يقال في الجواهر والأعيان، والثاني في المعاني والأزمان، ولهذا ورد (جاء) في قوله: ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ [يوسف: ٧٢]، ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨]. ﴿وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ﴾ [الفجر: ٢٣]. و(أتى) في: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١]، ﴿أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا﴾ [يونس: ٢٤].

وأما ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، أي: أمرُه، فإن المراد به أهوال القيامة المشاهَدة، وكذا: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٤]؛ لأن الأجل كالمشاهد، ولهذا عُبِّر عنه بالحضور في قوله: ﴿حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [البقرة: ١٨٠]. ولهذا فرّق بينهما في قوله: ﴿جِئْنَاكَ بِمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَمْتَرُونَ وَأَتَيْنَاكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الحجر: ٦٣ ـ ٦٤]، لأن الأول العذاب وهو مشاهد مرئيّ، بخلاف الحق.

وقال الراغب[٤]: الإتيان مجيء بسهولة، فهو أخصّ من مطلق المجيء، قال: ومنه قيل للسائل المارّ على وجهه: أتيّ وأتاويّ.

ومن ذلك **(مد وأمدّ)** قال الراغب[٥]: أكثر ما جاء الإمداد في المحبوب، نحو: ﴿وَأَمْدَدْنَٰهُم بِفَٰكِهَةٍ﴾ [الطور: ٢٢]. والمدّ في المكروه، نحو: ﴿وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٩].

ومن ذلك **(سقى وأسقى)** فالأول لما لا كُلْفَة فيه، ولهذا ذُكر في شراب الجنَّة، نحو: ﴿وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا﴾ [الإنسان: ٢١]. والثاني لما فيه كُلْفَة، ولهذا ذُكر في ماء الدنيا، نحو: ﴿لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦].

---

(١) في «المفردات» مادة: شَحَحَ.

(٢) العسكري: الحسن بن عبد الله، أبو أحمد، فقيه، أديب، انتهت إليه رئاسة التحديث والإملاء والتدريس في بلاد خوزستان في عصره (ت: ٣٨٢ هـ). «خزانة الأدب» ١/ ٩٧، و«إنباه الرواة» ١/ ٣١٠، و«وفيات الأعيان» ١/ ١٣٢.

(٣) في «مفرداته» مادة: سبل.

(٤) في «مفرداته» مادة: أتي.

(٥) في «مفرداته» مادة: مَدد.

وقال الراغب[1]: الإسقاءُ أبلغُ من السقي؛ لأن الإسقاءَ أن يُجعَلَ له ما يُسقى منه ويشرَب، والسقي أن يعطيه ما يشرب.

ومن ذلك (**عمل وفعل**) فالأول لما كان مع امتداد زمان، نحو: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ﴾ [سبأ: ١٣]، ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس: ٧١]، لأن خلق الأنعام والثمار والزروع بامتداد. والثاني بخلافه، نحو: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ [الفيل: ١]، ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾ [الفجر: ٦]، ﴿كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]؛ لأنها إهلاكات وقعت من غير بطء، ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: ٥٠]. أي: في طرفة عين.

ولهذا عبَّر بالأوَّل في قوله: ﴿وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥]؛ حيث كان المقصود المثابرة عليها لا الإتيان بها مرة أو بسرعة، وبالثاني في قوله: ﴿وَٱفْعَلُوا۟ ٱلْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧]؛ حيث كان بمعنى سارعوا، ﴿فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [البقرة: ١٤٨]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٤]. حيث كان القصد يأتون بها على سرعةٍ من غير توانٍ.

ومن ذلك (**القعود والجلوس**) فالأول لما فيه لُبْث، بخلاف الثاني. ولهذا يقال: قواعد البيت ولا يقال: جوالسه، للزومها ولُبثها، ويقال: جليس الملك، ولا يقال: قعيده؛ لأن مجالس الملوك يستحب فيها التخفيف.

ولهذا استعملَ الأول في قوله: ﴿مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥]، للإشارة إلى أنَّه لا زوالَ له، بخلاف: ﴿تَفَسَّحُوا۟ فِى ٱلْمَجَٰلِسِ﴾ [المجادلة: ١١]؛ لأنَّه يُجلس فيه زماناً يسيراً.

ومن ذلك (**التمام والكمال**) وقد اجتمعا في قوله: ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾ [المائدة: ٣]. فقيل: الإتمام لإزالة نقصان الأصل، والإكمال لإزالة نقصان العوارض بعد تمام الأصل، ولهذا كان قوله: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] أحسن من (تامة)؛ فإن التمام من العدد قد عُلِم، وإنما نفي احتمال نقص في صفاتها.

وقيل: (تمّ) يُشعر بحصول نقص قبله، و(كَمَلَ) لا يشعر بذلك.

وقال العسكري: الكمال اسم لاجتماع أبعاض الموصوف به، والتَّمام اسم للجزء الذي يتمّ به الموصوف، ولهذا يقال: القافية تمام البيت، ولا يقال: كماله، ويقولون: البيت بكماله؛ أي: باجتماعه.

ومن ذلك (**الإعطاء والإيتاء**) قال الخويُّ: لا يكاد اللغويون يفرِّقون بينهما؛ وظهر لي بينهما فرق ينبئ عن بلاغة كتاب الله، وهو: أنَّ الإيتاء أقوى من الإعطاء في إثبات مفعوله؛ لأن الإعطاء له مطاوع، تقول: أعطاني فعطوتُ، ولا يقال في الإيتاء: آتاني فأتيت، وإنما يقال: آتاني فأخذت. والفعل الذي له مطاوع أضعفُ في إثبات مفعوله من الفعل الذي لا مطاوع له؛ لأنك تقول: قطعته

(١) في «مفرداته» مادة: سقي.

فانقطع، فيدلُّ على أن فعل الفاعل كان موقوفاً على قبول في المحلّ، لولاه ما ثبت المفعول، ولهذا يصحُّ: قطعته فما انقطع، ولا يصحُّ فيما لا مطاوع له ذلك، فلا يجوز: ضربته فانضرب، أو فما انضرب، ولا: قتلته فانقتل، ولا فما انقتل، لأن هذه أفعال إذا صَدَرَتْ من الفاعل ثبت لها المفعول في المحلّ، والفاعل مستقلّ بالأفعال التي لا مطاوع لها، فالإيتاء أقوى من الإعطاء.

قال: وقد تفكَّرت في مواضع من القرآن فوجدت ذلك مراعًى، قال تعالى: ﴿تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]؛ لأن الملك شيء عظيم لا يعطاه إلاَّ من له قوَّة، وكذا: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، ﴿ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧]، لعظم القرآن وشأنه.

وقال: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾: لأنّه مورود في الموقف مرتَحلٌ عنه، قريب إلى منازل العزِّ في الجنَّة، فعبَّر فيه بالإعطاء، لأنه يُترك عن قرب وينتقل إلى ما هو أعظم منه.

وكذا: ﴿يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ [الضحى: ٥]، لما فيه من تكرير الإعطاء والزيادة إلى أن يرضى كلَّ الرِّضا؛ وهو مفسر أيضاً بالشفاعة، وهي نظير الكوثر في الانتقال بعد قضاء الحاجة منه.

وكذا: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ﴾ [طه: ٥٠]، لتكرّر حدوث ذلك باعتبار الموجودات.

﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩]؛ لأنها موقوفة على قبولٍ منَّا، وإنما يعطونها عن كُرْهٍ.

فائدة: قال الراغب[1]: خصّ دفع الصَّدقة في القرآن بالإيتاء، نحو: ﴿وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٢٧٧]، ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

قال: وكلّ موضع ذكر في وصف الكتاب (آتينا) فهو أبلغ من كل موضع ذكر فيه (أوتوا)؛ لأن (أوتوا) قد يقال إذا أُوتِيَ من لم يكن منه قبول، (وآتيناهم) يقال فيمن كان منه قبول.

ومن ذلك (**السَّنة والعام**) قال الراغب[2]: الغالب استعمال السنة في الحَوْل الذي فيه الشِّدَّة والجدب، ولهذا يعبَّر عن الجدب بالسَّنة. والعام ما فيه الرَّخاء والخِصْب، وبهذا تظهر النكتة في قوله: ﴿أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]؛ حيث عبَّر عن المستثنى بالعام وعن المستثنى منه بالسَّنة.

قاعدة في السؤال والجواب:

الأصل في الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال، إذا كان السؤال متوجّهاً، وقد يُعْدَل في الجواب عما يقتضيه السؤال، تنبيهاً على أنّه كان من حقّ السؤال أن يكون كذلك. ويسمِّيه السكاكي: الأسلوبَ الحكيم.

وقد يجيء الجواب أعمَّ من السؤال للحاجة إليه في السؤال، وقد يجيء أنقصَ لاقتضاء الحال ذلك.

مثال ما عدل عنه: قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]،

---

(١) في «مفرداته» مادة: أتي.

(٢) في «مفرداته» مادة: سنه.

سألوا عن الهلال: لِمَ يبدو دقيقاً مثل الخيط ثم يتزايد قليلاً قليلاً حتى يمتلئ، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ؟ فأجيبوا ببيان حكمة ذلك؛ تنبيهاً على أنَّ الأهمَّ السؤالُ عن ذلك لا ما سألوا عنه. كذا قال السَّكَّاكيّ ومتابعوه. واسترسل التفتازانيّ في الكلام إلى أن قال: لأنهم ليسوا ممَّن يطّلع على دقائق الهيئة بسهولة.

وأقول: ليت شعري، من أين لهم أنَّ السؤال وقَع عن غير ما حصل الجواب به! وما المانع من أن يكون إنَّما وقع عن حكمة ذلك ليعلموها، فإنَّ نظمَ الآية محتمل لذلك، كما أنه محتمل لما قالوه. والجواب ببيان الحكمة دليلٌ على ترجيح الاحتمال الذي قلناه، وقرينةٌ ترشِد إلى ذلك؛ إذ الأصل في الجواب المطابقة للسؤال، والخروج عن الأصل يحتاج إلى دليل، ولم يرد بإسنادٍ لا صحيح ولا غيره أن السؤال وقع على ما ذكروه؛ بل ورد ما يؤيد ما قلناه، فأخرج ابن جرير عن أبي العالية قال: بلغنا أنهم قالوا: يا رسول الله، لِمَ خُلِقَتِ الأهلَّة؟[1] فأنزل الله: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ﴾. فهذا صريح في أنهم سألوا عن حكمة ذلك، لا عن كيفيته من جهة الهيئة. ولا يظن ذو دين بالصحابة الذين هم أدقُّ فهماً، وأغزر علماً أنهم ليسوا ممن يطّلع على دقائق الهيئة بسهولة، وقد اطلع عليها آحادُ العجم الذين أطبق الناس على أنهم أبلد أذهاناً من العرب بكثير، هذا لو كان للهيئة أصل معتبر، فكيف وأكثرها فاسد لا دليل عليه؟ وقد صنَّفت كتاباً في نقض أكثر مسائلها بالأدلة الثابتة عن رسول الله ﷺ الذي صعد إلى السماء، ورآها عياناً، وعلم ما حَوتْه من عجائب الملكوت بالمشاهدة، وأتاه الوحي من خالقها. ولو كان السؤال وقع عمّا ذكروه لم يمتنع أن يجابوا عنه بلفظٍ يصل إلى أفهامهم؛ كما وقع ذلك لمّا سألوا عن المجرَّة وغيرها من الملكوتيات.

نعم المثال الصحيح لهذا القسم جواب موسى لفرعون حيث قال: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾ [الشعراء: ٢٣ ـ ٢٤]. لأنَّ (ما) سؤالٌ عن الماهية والجنس؛ ولما كان هذا السؤال في حق البارئ سبحانه وتعالى خطأً، لأنه لا جنس له فيذكر، ولا تدرك ذاته، عَدَل إلى الجواب بالصواب، ببيان الوصف المرشِد إلى معرفته، ولهذا تعجَّب فرعون من عدم مطابقته للسؤال، فقال لمن حوله: ﴿أَلَا تَسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ٢٥]، أي: جوابه الذي لم يطابق السؤال، فأجاب موسى بقوله: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ٢٦] المتضمن إبطال ما يعتقدونه من ربوبية فرعون نصًّا، وإن كان دخل في الأول ضمناً، إغلاظاً، فزاد فرعون في الاستهزاء، فلما رآهم موسى لم يتفطنوا، أغلظ في الثالث بقوله: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٨].

ومثال الزيادة في الجواب: قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾ [الأنعام: ٦٤]. في جواب: ﴿مَن يُنَجِّيكُمْ مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٦٣].

وقول موسى: ﴿هِىَ عَصَاىَ أَتَوَكَّؤُا۟ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى﴾ [طه: ١٨] في جواب: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧]، زاد في الجواب استلذاذاً بخطاب الله تعالى.

---

(١) في «تفسيره» ٢/ ١٨٥ سورة البقرة: ١٨٩، وفيه: لمَ جُعلتْ هذه الأهلة؟

وقول قوم إبراهيم: ﴿نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾ [الشعراء: ٧١] في جواب: ﴿مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الشعراء: ٧٠] زادوا في الجواب، إظهاراً للابتهاج بعبادتها والاستمرار على مواظبتها، ليزداد غيظ السائل.

ومثال النقص منه: قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ﴾ [يونس: ١٥] في جواب: ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ﴾، أجاب عن التبديل دون الاختراع. قال الزمخشري: لأنَّ التبديل في إمكان البشر دون الاختراع. فطوى ذكره للتنبيه على أنه سؤال محال.

وقال غيره: التَّبديل أسهل من الاختراع، وقد نفى إمكانَه، فالاختراع أَوْلى.

تنبيه: قد يُعْدَل عن الجواب أصلاً؛ إذا كان السائل قصده التعنُّت، نحو: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء: ٨٥]. قال صاحب «**الإفصاح**»[1]: إنما سأل اليهود تعجيزاً وتغليظاً، إذْ كان الروح يقال بالاشتراك على روح الإنسان والقرآن وعيسى وجبريل ومَلَكٍ آخر وصنف من الملائكة، فقصد اليهود أن يسألوه، فبأيٍّ مسمًّى أجابهم قالوا: ليس هو، فجاءهم الجواب مجملاً، وكان هذا الإجمال كيداً يردُّ به كيدهم.

قاعدة: قيل: أصل الجواب أن يعاد فيه نفس السؤال، ليكون وَفْقَه، نحو: ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠]. فـ﴿أَنَا۠﴾ في جوابه هو (أنت) في سؤالهم. وكذا: ﴿ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا﴾ [آل عمران: ٨١]، فهذا أصله، ثم إنهم أتوا عِوَض ذلك بحروف الجواب، اختصاراً وتركاً للتَّكرار.

وقد يُحْذَف السؤال ثقةً بفهم السامع بتقديره، نحو: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [يونس: ٣٤]. فإنه لا يستقيم أن يكون السؤال والجواب من واحدٍ، فتعيّن أن يكون ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ جواب سؤال، كأنهم سألوا لمّا سمعوا ذلك، فمن يبدأ الخلق ثم يعيده؟

قاعدة: الأصل في الجواب أن يكون مشاكلاً للسؤال، فإن كان جملة اسمية فينبغي أن يكون الجواب كذلك. ويجيء كذلك في الجواب المقدَّر، إلاَّ أنَّ ابن مالك قال في قولك: زيد، في جواب مَنْ قرأ؟ إنه من باب حذف الفعل، على جعل الجواب جملة فعلية. قال: وإنَّما قدرته كذلك ـ لا مبتدأ ـ مع احتماله. جرياً على عادتهم في الأجوبة إذا قصدوا تمامها. قال تعالى: ﴿مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ﴾ [يس: ٧٨ ـ ٧٩]، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾ [المائدة: ٤]. فلمَّا أتى بالفعلية مع فوات مشاكلة السؤال، عُلِم أن تقدير الفعْل أَوَّلاً أَولى. انتهى.

قال ابن الزَّملكانيّ في «**البرهان**»: أطلق النحويُّون القول بأن (زيد) في جواب: من قام؟ فاعل، على تقدير: قام زيد، والذي تُوجبه صناعة علم البيان: أنه مبتدأ، لوجهين:

أحدهما: أنه يطابق الجملة المسؤول بها في الاسمية، كما وقع التطابُق في قوله: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ

---

(١) «الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب» لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت: ٤٨٧ هـ).

﴿ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠] في الفعلية. وإنما لم يقع التطابق في قوله: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤]؛ لأنهم لو طابقوا لكانوا مقرِّين بالإنزال؛ وهم من الإذعان به على مفاوز.

الثاني: أن اللَّبس لم يقع عند السائل إلاَّ فيمن فعل الفعل، فوجب أن يتقدَّم الفاعل في المعنى؛ لأنه متعلَّق غرض السائل، وأما الفعل فمعلوم عنده، ولا حاجة به إلى السؤال عنه، فحريّ أن يقع في الأواخر التي هي محلّ التكملات والفضلات.

وأُشكل على هذا: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٣] في جواب: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٢]، فإنَّ السؤال وقع عن الفاعل لا عن الفعل، فإنهم لم يستفهموه عن الكسر، بل عن الكاسر، ومع ذلك صدر الجواب بالفعل.

وأجيب: بأن الجواب مقدَّر دلَّ عليه السياقُ، إذ (بل) لا تصلح أن يصدّر بها الكلام، والتقدير: (ما فعلته بَلْ فَعَلَهُ).

قال الشيخ عبد القاهر: حيث كان السؤال ملفوظاً به فالأكثر تركُ الفعل في الجواب، والاقتصار على الاسم وحده، وحيث كان مضمراً فالأكثرُ التصريحُ به لضعف الدلالة عليه. ومن غير الأكثر: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦ ـ ٣٧] في قراءة البناء للمفعول.

فائدة: أخرج البزّار عن ابن عباس قال: ما رأيت قوماً خيراً من أصحاب محمد ﷺ ما سألوه إلاَّ عن اثنتي عشرة مسألة، كلها في القرآن.

وأورده الإمام الرازي بلفظ: أربعة عشر حرفاً، وقال: منها **ثمانية في البقرة**[1]:

﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى﴾ [البقرة: ١٨٦]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ﴾ [البقرة: ١٨٩]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم﴾ [البقرة: ٢١٥]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

والتاسع: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ﴾ [المائدة: ٤]، **والعاشر**: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾ [الأنفال: ١]، **والحادي عشر**: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٢]، **والثاني عشر**: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ﴾ [طه: ١٠٥]، **والثالث عشر**: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾ [الإسراء: ٨٥]، **والرابع عشر**: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ﴾ [الكهف: ٨٣].

قلت: السائل عن الروح وعن ذي القرنين مشركو مكة واليهود، كما في «**أسباب النزول**»[2]، لا الصحابة، فالخالص اثنا عشر، كما صحَّت به الرواية.

---

(١) انظر «الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف» للشيخ الدَّهْلَوي؛ أوله. و«الآداب الشرعية» لابن مفلح ٢/ ١٦٨ فصل: في كراهة السؤال عن الغرائب. وأخرج الأثر الدارميُّ في «سننه» ١/ ٢٤٢ باب كراهة الفتيا.

(٢) سورة الكهف: ٨٣، وسورة الإسراء: ٨٥.

فائدة: قال الراغب[١]: السؤال إذا كان للتعريف تعدَّى إلى المفعول الثاني، تارة بنفسه وتارة بـ(عن) وهو أكثر، نحو: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾ [الإسراء: ٨٥]. وإذا كان لاستدعاء مال فإنه يعدَّى بنفسه أو بـ: من، وبنفسه أكثر، نحو: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَٰعًا فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، ﴿وَسْـَٔلُوا۟ مَآ أَنفَقْتُمْ﴾ [الممتحنة: ١٠]، ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [النساء: ٣٢].

قاعدة: في الخطاب بالاسم والخطاب بالفعل:

الاسم يدلُّ على الثبوت والاستمرار، والفعل يدل على التجدُّد والحدُوث، ولا يحسُن وضع أحدهما موضعَ الآخر:

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨] لو قيل: (يبسط) لم يؤد الغرض، لأنه يؤذن بمزاولة الكلب البسط، وأنه يتجدد له شيئاً بعد شيء، فباسط أشعر بثبوت الصفة.

وقوله: ﴿هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ [فاطر: ٣]. لو قيل: (رازقكم) لفات ما أفاده الفعل من تجدُّد الرزق شيئاً بعد شيء، ولهذا جاءت الحال في صورة المضارع، مع أن العامل الذي يفيده ماضٍ، نحو: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦]، إذ المراد أن يفيد صورة ما هم عليه وقت المجيء، وأنهم آخذون في البكاء يجدِّدونه شيئاً بعد شيء؛ وهو المسمى حكاية الحال الماضية، وهذا هو سرُّ الإعراض عن اسم الفاعل والمفعول.

ولهذا أيضاً عُبّر بـ(الذين ينفقون) ولم يقل: (المنفقون)، كما قيل: (المؤمنون، والمتقون) لأنَّ النفقة أمر فعليّ، شأنه الانقطاعُ والتجدُّد، بخلاف الإيمان، فإن له حقيقة تقوم بالقلب، يدوم مقتضاها، وكذلك التقوى والإسلام والصبر والشكر والهدى والعمى والضلالة والبصر؛ كلُّها لها مسمَّيات حقيقية أو مجازية تستمرّ، وآثار تتجدَّد وتنقطع، فجاءت بالاستعمالين.

وقال تعالى في سورة الأنعام: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]. قال الإمام فخر الدين: لمَّا كان الاعتناء بشأن إخراج الحيِّ من الميت أشدّ أتى فيه بالمضارع، ليدلَّ على التجدُّد، كما في قوله: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥].

تنبيهات:

الأول: المراد بالتجدُّد في الماضي الحصول، وفي المضارع أن من شأنه أن يتكرَّر ويقع مرة بعد أخرى. صرَّح بذلك جماعة؛ منهم الزمخشريّ في قوله: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾.

قال الشيخ بهاء الدين السُّبكي[٢]: وبهذا يتَّضح الجواب عمَّا يورد من نحو: (علم الله كذا)، فإن علم الله لا يتجدد، وكذا سائر الصفات الدائمة التي يستعمل فيها الفعل.

وجوابه: أن معنى (عَلِمَ الله كذا) وقع علمه في الزمن الماضي، ولا يلزم أنه لم يكن قبل ذلك، فإن العلم في زمن ماض أعمّ من المستمرّ على الدوام قبل ذلك الزمن وبعده وغيره، ولهذا قال تعالى حكاية عن إبراهيم: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ الآيات [الشعراء: ٧٨]، فأتى بالماضي في الخلق، لأنه

---

(١) في «مفرداته» مادة: سأل.

(٢) في «عروس الأفراح» ١/٣١٦ ذكر المسند، و١/ ٣٥٥ و٥٤٧.

مفروغ منه، وبالمضارع في الهداية والإطعام والإسقاء والشفاء، لأنها متكرِّرة متجدِّدة تقع مرة بعد أخرى.

الثاني: مضمر الفعل فيما ذكره كمُظهره، ولهذا قالوا: إنَّ سلام الخليل أبلغ من سلام الملائكة حيث: ﴿قَالُوا۟ سَلَـٰمًا ۖ قَالَ سَلَـٰمٌ﴾ [هود: ٦٩]، فإن نصب ﴿سَلَـٰمًا﴾ إنما يكون على إرادة الفعل، أي: سلمنا سلاماً، وهذه العبارة مؤذنة بحدوث التسليم منهم، إذ الفعل متأخِّر عن وجود الفاعل، بخلاف سلام إبراهيم، فإنه مرتفع بالابتداء، فاقتضى الثبوت على الإطلاق، وهو أَوْلَى ممَّا يعرض له الثبوت، فكأنه قصد أن يحيِّيهم بأحسن مما حيّوْه به.

الثالث: ما ذكرناه من دلالة الاسم على الثبوت، والفعل على التجدُّد والحدوث هو المشهور عند أهل البيان، وقد أنكره أبو المُطرِّف بن عميرة في كتاب «**التمويهات**» على «**التبيان**» لابن الزَّملكانيّ، وقال: إنه غريب لا مستند له، فإن الاسم إنما يدلُّ على معناه فقط؛ أما كونه يثبت المعنى للشيء فلا. ثم أورد قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ۝١٥ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٥ ـ ١٦]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ۝٥٧ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٧ ـ ٥٨].

وقال ابن المنيِّر: طريقة العربية تلوين الكلام، ومجيء الفعلية تارة والاسمية أخرى من غير تكلُّف لما ذكروه، وقد رأينا الجملة الفعلية تصدر من الأقوياء الخُلَّص، اعتماداً على أن المقصود حاصل بدون التأكيد، نحو: ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا﴾ [آل عمران: ٥٣]، ولا شيء بعد ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. وقد جاء التأكيد في كلام المنافقين، فقالوا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١].

قاعدة في المصدر: قال ابن عطية: سبيل الواجبات الإتيانُ بالمصدر مرفوعاً، كقوله تعالى: ﴿فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَـٰنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ﴿فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَـٰنٍ﴾ [البقرة: ١٧٨]. وسبيلُ المندوبات الإتيانُ به منصوباً، كقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]. ولهذا اختلفوا: هل كانت الوصية للزوجات واجبة؟ لاختلاف القراءة في قوله: ﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم﴾ [البقرة: ٢٤٠]. بالرفع والنصب[(١)].

قال أبو حيّان: والأصل في هذه التفرقة في قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا۟ سَلَـٰمًا ۖ قَالَ سَلَـٰمٌ﴾ [الذاريات: ٢٥]. فإن الأول مندوب، والثاني واجب. والنكتة في ذلك: أن الجملة الاسمية أثبت وآكدُ من الفعلية.

قاعدة في العطف: هو ثلاثة أقسام.

عطف على اللفظ، وهو الأصل، وشرطه إمكان توجّه العامل إلى المعطوف.

وعطف على المحل، وله ثلاثة شروط:

أحدها: إمكان ظهور ذلك المحل في الصحيح، فلا يجوز: مررت بزيد وعَمراً، لأنه لا يجوز مررت زيداً.

---

(١) قرأ ابن كثير ونافع وعاصم والكسائي: وصيةٌ رفعاً، وحفص عن عاصم: وصيةً نصباً، وقرأ ابن عامر وأبو عمرو وحمزة: نصباً. «السبعة» ١٨٤.

الثاني: أن يكونَ الموضع بحقّ الأصالة، فلا يجوز: هذا الضارب زيداً وأخيه، لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصلُ إعماله لا إضافته.

الثالث: وجود المحرز؛ أي: الطالب لذلك المحلّ، فلا يجوز: إن زيداً وعَمرو قاعدان، لأن الطالب لرفع عمرو هو الابتداء، وهو قد زال بدخول (إن).

وخالف في هذا الشرط الكسائي، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ الآية [المائدة: ٦٩]. وأُجيب: بأن خبر (إنَّ) فيها محذوف، أي: مأجورون أو آمنون. ولا تختصُّ مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائداً. وقد أجاز الفارسيّ في قوله: ﴿وَأُتْبِعُواْ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [هود: ٦٠] أن يكون يوم القيامة عطفاً على محلّ هذه.

وعطف التوهم، نحو: (ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ) بالخفض، على توهّم دخول الباء في الخبر. وشرط جوازه: صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسْنه كثرة دخوله هناك.

وقد وقع هذا العطف في المجرور في قول زهير[1]:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إذا كان جائيا

وفي المجزوم في قراءة غير أبي عمرو: (لولا أخرتني إلى أجلٍ قريب فأصدقْ وأكن) [المنافقون: ١٠] خرَّجه الخليل وسيبويه على أنه عطف على التوهم، لأن معنى ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾، ومعنى (أَخِّرني أَصَّدَّقْ) واحد. وقراءة قنبل: (إنه من يتقي ويصبر)[2]. خرَّجه الفارسي عليه، لأن مَنْ الموصولة فيها معنى الشرط.

وفي المنصوب في قراءة حمزة وابن عامر: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]، بفتح الباء، لأنه على معنى: (وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاء إِسْحَاقَ يَعْقُوب).

وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ﴾ [الصافات: ٧]: إنه عطف على معنى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الصافات: ٦]. وهو: إنَّا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينة للسماء.

وقال بعضهم في قراءة: (ودوا لو تدهن فيدهنوا) [القلم: ٩]: إنه على معنى: (أن تدهن)[3].

وقيل في قراءة حفص: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧]، بالنصب: إنه عطف على معنى (لعلِّي أن أبلغ) لأن خبر (لعلَّ) يقترن بأَنْ كثيراً.

وقيل في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم﴾ [الروم: ٤٦]: إنه على تقدير: (ليبشركم ويذيقكم).

تنبيه: ظن ابن مالك أَنَّ المراد بالتوهّم الغلط، وليس كذلك، كما نبَّه عليه أبو حيَّان، وابن هشام[4]، بل هو مقصدٌ صواب، والمراد: أنه عطف على المعنى، أي: جوّز العربيّ في ذهنه ملاحظة

---

(١) زهير بن أبي سلمى المزني، شاعر جاهلي حكيم، من أصحاب المعلقات. والبيت في «ديوانه» ٢٨٧.

(٢) والآية: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠]

(٣) القراءة المتواترة: فيدهنون.

(٤) في «المغني» ص ٦٢٢.

ذلك المعنى في المعطوف عليه، فعطف ملاحظاً له، لا أنه غلط في ذلك، ولهذا كان الأدب أن يقال في مثل ذلك في القرآن: إنه عطف على المعنى.

مسألة: اختُلف في جواز عطف الخبر على الإنشاء وعكسه، فمنعه البيانيون وابن مالك وابن عصفور، ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصَّفَّار[1] وجماعة، مستدلِّين بقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ في سورة [البقرة: ٢٥]، ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ في سورة [الصف: ١٣].

وقال الزمخشريّ في الأولى: ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يُطلب له مشاكِل، بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة ثواب الكافرين. وفي الثانية: إن العطف على ﴿تُؤْمِنُونَ﴾؛ لأنه بمعنى (آمنوا).

ورُدَّ بأن الخِطاب به للمؤمنين، وبـ(بشِّر) للنبي ﷺ، وبأن الظاهر في ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ أنه تفسير للتجارة لا طلب.

وقال السكاكيّ: الأمران معطوفان على (قل) مقدَّرة قبل ﴿يأيها﴾، وحذفُ القول كثير.

مسألة: اختُلف في جواز عطف الاسمية على الفعلية وعكسه: فالجمهور على الجواز، وبعضهم على المنع.

وقد لهج به الرازيُّ في «تفسيره» كثيراً، ورُدّ به على الحنفيَّة القائلين بتحريم أكل متروك التسمية أخذاً من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]. فقال: هي حجة للجواز لا للتحريم، وذلك: أن الواو ليست عاطفة، لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية. ولا للاستئناف؛ لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فبقي أن تكون للحال، فتكون جملة مقيّدة للنهي، والمعنى: لا تأكلوا منه في حال كونه فسقاً، ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقاً، والفسقُ قد فسَّره الله تعالى بقوله: ﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤٥]. فالمعنى: لا تأكلوا منه إذا سُمِّيَ عليه غير الله. **ومفهومه**: فكلوا منه إذا لم يسمَّ عليه غيرُ الله تعالى. انتهى.

قال ابن هشام[2]: ولو أبطل العطف بتخالف الجملتين بالإنشاء والخَبر لكان صواباً.

مسألة: اختلف في جواز العطف على معمولَيْ عاملين: فالمشهور عن سيبويه المنعُ، وبه قال المبرِّد وابن السرّاج وابن هشام. وجوَّزه الأخفش والكسائي والفرَّاء والزَّجَّاج.

وخرَّج عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٣ وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ

(١) الصَّفَّار: قاسم بن علي، من نحاة الأندلس. مات بعد (٦٣٠ هـ). «بغية الوعاة» ٣٧٨.

(٢) في «المغني» ص ٦٣٢.

يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية: ٣ ـ ٥]؛ فيمن نصب ﴿ءَايَٰتٌ﴾ الأخيرة.

مسألة: اختلف في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ: فجمهور البصريين على المنع، وبعضهم والكوفيُّون على الجواز.

وخرَّج عليه قراءة حمزة [بجر الأرحام]: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١].

وقال أبو حيَّان[1] في قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]: إن المسجد معطوف على ضمير ﴿بِهِۦ﴾ وإن لم يُعَد الجارُّ. قال: والذي نختاره جوازُ ذلك، لوروده في كلام العرب كثيراً نظماً ونثراً، قال: ولسنا متعَبَّدين باتِّباع جمهور البصريِّين، بل نتبع الدليل.

(١) في «البحر المحيط» ٢/ ٣٨٦ البقرة: ٢١٧.

obeikandl.com